

تداعيات التشريعات الفرنسية على الحياة الاجتماعية في الجزائر مرحلة
الحكم العسكري -الاستيطان الفرنسي في تيارت أنموذجا-

**The repercussions of French legislation on social life in Algeria
The military rule stage' The French settlement in Tiaret as a
case study'.**

مختاري أحمد¹ ، حباش فاطمة²

مخبر الدراسات التاريخية والآثرية في شمال إفريقيا-جامعة ابن خلدون تيارت

¹m'hamed@univ-tiaret.dz

² fatima_hab@yahoo.fr، جامعة ابن خلدون

تاريخ الإرسال: 2021/11/12 تاريخ القبول: 2021/12/25 تاريخ النشر: 2022/04/30

المخلص باللغة العربية: سعت إدارة الجيش الفرنسي في الجزائر إلى تكريس مختلف الأجهزة العسكرية والادارية لتوسيع مجال الاحتلال، وترسيخ الفكر الاستيطاني لدى الفئات الأوربية المهاجرة صوّب مستعمرة الجزائر، وهذا ما دعا إليه المنظر الفرنسي ألكسي دوطوكفيل-الذي عايش المرحلة الأولى من احتلال الجزائر-في كتابه. كما أنها حاولت إضفاء طابع الشرعية على مخططاتها الرامية إلى إستغلال خيرات البلاد والقضاء على المقاومات الشعبية. وعليه سخرت كل الأجهزة التشريعية لسن المراسيم التي تخدم مصالحها على حساب سكان الجزائر المحليين، وخاصة القوانين العقارية التي دعمت الاستيطان بشكليته الرسمي والغير رسمي.

خُلص قادة الاحتلال الفرنسي إلى وجوب إحداث تغير اجتماعي يخدم برنامجهم الاستعماري الاستيطاني، ويقضي على القبيلة الداعم الأساسي للمقاومات الشعبية، وبهذا تأثرت عدة مناطق من الجزائر كمنطقة تيارت، كونها العاصمة الثانية في دولة الأمير عبد القادر. حيث نلتمس تداعيات مباشرة للسياسات الفرنسية على مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية بالخصوص- مجال دراستنا-. وللإلمام بجوانب الموضوع ورسد نتائجه نستفسر عن مدى إنعكاس التشريعات الفرنسية والاستيطانية على الحياة الاجتماعية بمنطقة تيارت.

◆ المؤلف المرسل

الكلمات المفتاحية: الجزائر، تيارت، التشريعات الفرنسية، الاستيطان، الحياة الاجتماعية.

Abstract: The administration of the French army in Algeria sought to devote the various military and administrative apparatus to expanding the field of occupation, and consolidating the settlement thought among the European elements immigrating towards the colony of Algeria, and this is what the French theorist Alexis de Tocqueville - who witnessed the first stage of the occupation of Algeria - called for in his book. It also tried to legitimize its plans aimed at exploiting the country's resources and eliminating popular resistance. Accordingly, all legislative bodies were harnessed to enact decrees that serve their interests at the expense of the Algerian population, especially the real estate laws that supported settlement

The leaders of the French occupation concluded that a social change should be brought about to serve their settlement program, and to eliminate the tribe, the main supporter of the popular resistance. Thus, several regions of Algeria were affected, such as the Tيارت region, capital in the state of Emir Abdelkader. The French policies had direct repercussions on various political, economic and social fields in particular. In order to understand the aspects of the subject, we inquire about the impact of French legislation and settlement on social life in the Tيارت region

Keywords: Tيارت, French legislation, settlement, social life.

مقدمة: حرصت إدارة الاحتلال الفرنسي على تثبيت توأجدها في الجزائر بالوسائل العسكرية، السياسية والاقتصادية، ومن أهم هذه الأليات تأثيرا التشريعات العقارية المقننة التي كانت تعمل لصالح الاستيطان والمعمر الأوربي على حساب الجزائري الذي فقد الكثير من أملاكه وتأثر اجتماعيا بتلك السياسات التعسفية، خاصة خلال مرحلة الحكم العسكري الذي عرف تغييرات في جل نظم السياسة الاستعمارية الرامية إلى بسط نفوذها الكلي على الجزائر خاصة بعد نهاية مرحلة التردد من خلال مرسوم اللجنة الإفريقية بتاريخ 22 جويلية 1834.

كما أننا نلتمس التغييرات مع فترة اشتداد المقاومات الشعبية في الجزائر بصفة عامة ومنطقة تيارت وضواحيها بصفة خاصة- مجال دراستنا-، كون إدارة الاحتلال الفرنسي

كانت تنتقم من القبائل المساندة للانتفاضات وتصدر قوانين عقابية تمس الجزائري في بنيته الاجتماعية القبلية وتشمل ممتلكاته العينية. ومن أهم الثورات التي عرفتها المنطقة مقاومة الأمير عبد القادر 1832، ثورة الشريف بومعزة 1845، ثورة ولاد سيدي الشيخ 1864...، وعليه ولمعالجة الموضوع من مختلف جوانبه، نطرح التساؤلات الآتية: فيما برزت أهم التشريعات الفرنسية المتعلقة بالاستيطان في الجزائر؟ وكيف انعكس تأثير سياسة الاستيطان الفرنسي على سكان منطقة تيارت اجتماعيا؟

-تفرض علينا طبيعة العمل طرح عدة فرضيات تتمحور حول الموضوع:

-الفرضية الأولى: تشريعات إدارة الجيش الفرنسي كانت تهدف للاستيطان وتوسيع الاحتلال في المناطق الداخلية.

-الفرضية الثانية: تخصيص تشريعات ظرفية لمنطقة تيارت بغية قطع الطريق أمام الانتفاضات الشعبية وخاصة مقاومة الأمير عبد القادر.

-الفرضية الثالثة: إنعكاس سلبي مباشر للقوانين الفرنسية وسياسية الاستيطان على سكان المنطقة في شتى المجالات وخاصة الحياة الاجتماعية.

-تهدف الدراسة إلى تتبع مسار انعكاسات سياسة التشريعات الفرنسية في تيارت ومدى تأثيرها في الحياة العامة، واستخلاص نتائج ارتباط سياسة الاستيطان بالأوضاع الاجتماعية لسكان المنطقة ما بين 1834- 1870.

-تدفعنا طبيعة الدراسة إلى توظيف المنهج التاريخي السردى لعرض التشريعات الفرنسية والمجال الذي عالجته، ووصف انعكاسات المراسيم على الأوضاع الاجتماعية في منطقة تيارت. والمنهج التاريخي التحليلي بغية ربط ومعالجة تأثير التشريعات الاستعمارية على الحياة الاجتماعية لسكان المنطقة.

-التصور العام للموضوع وهو أن إدارة الاحتلال الفرنسي سنت وشرعت القوانين للاستيطان لعدة اعتبارات، منها توسيع مناطق الاحتلال، مصادرة أراضي السكان الأصليين لإنجاح مشروع الاستيطان، القضاء على المقاومات الشعبية، إحداث تغير ديموغرافي في فئات السكان وبذلك تغير اجتماعي في منطقة تيارت.

-لمعالجة جوانب الموضوع تطرقنا للعناصر التالية: أنواع الأراضي في الجزائر قبل سنة 1830، مرحلة توسع الاحتلال بمنطقة تيارت، أهم المراسيم الفرنسية المتعلقة بالاستيطان وتطبيقاتها بالمنطقة المراد دراستها، علاقة قبائل المنطقة بمقاومة الأمير عبد

القادر وأهم المراكز الاستيطانية. كما اعتمدنا على دراسات أكاديمية كمرجعية للمادة العلمية كونها استندت بدورها على مادة أرشيفية بحثه. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات حول المواضيع التاريخية التي تخص منطقة تيارت. وقد تباينت من حيث المجالات المعالجة والحيز الزمني الذي عالجه. ومن حيث الدراسة العامة أو الخاصة للموضوع. فمن بين هذه الدراسات رسالة ماجستير للأستاذة وابل بخنة الموسومة ب: الاستيطان الفرنسي بمنطقة تيارت 1840-1890، جامعة وهران 2012/2013. والتي أفادتنا بشكل كبير بحكم أنها اعتمدت على مادة علمية أرشيفية محضة - تعذر علينا الحصول عليها-. فحاولنا في دراستنا التطرق بشكل خاص إلى الانعكاسات المباشرة للتشريعات الفرنسية العقارية والاستيطانية على الحياة الاجتماعية للقبائل وللعنصر الجزائري، رغم أن الفترة عرفت تصادمات وأخذ ورد بين الجيش الفرنسي الاستعماري والمقاومات الشعبية الجزائرية في ضل تواجد فئة اجتماعية جديدة تمثلت في المعمر الأوربي، وبوادر تغيرات وليدة الواقع المفروض في البنية الاجتماعية الجزائرية.

1- إطار مفاهيمي حول الاستيطان:

تعريف الاستيطان: هو ظاهرة بشرية تاريخية مرتبطة بظروف سياسية واجتماعية ديمغرافية. ويعتبر الاستيطان من أقدم أشكال الاستعمار الذي يعتمد على توفير عدد من المستوطنين في المناطق الجديدة بنسب كبيرة، من خلال تهجيرهم من البلد الأم إلى البلد المستعمر بغية استغلال ثرواتها وإحداث تغير ديموغرافي في بنية السكان الاجتماعية. فالاستيطان الفرنسي في الجزائر هو جزء من هذا الاستيطان الأوربي الذي عرفه العالم، وقد كانت سياسة الاستيطان عبارة عن كتلة اجتماعية واحدة متكاملة لغويا، ثقافيا ودينيا. وهو عصب الحياة الاقتصادية والسياسية والإدارية في الجزائر في ظل الاستعمار، فتعتبر سياسة الاستيطان في مجالها الاقتصادي الانسان نفسه سوقا ينبغي أن يسلب بالعمل لصالح المستعمرة.¹

1-1- أهم المنظرين الفرنسيين للاستيطان: أرمون فيكتور هين (Armon Victor) الذي قال: " ... يستحيل إدماج الأهالي، ينبغي طردهم إلى الصحراء وإبادتهم... ومعاملتهم كالوحوش...". وألكسي دوطوكفيل (Alexis De Tocqueville) الذي قال " مع أن

1 عدة بن داها، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830
1962م، ج1، طبعة خاصة وزارة المجاهدين الجزائر، 2008، ص 74

القبائل التي تشكل منها الإبالة لها لغة، عادات وأفكار متشابهة، فإنها تختلف فيما بينها بشكل غريب من حيث المصالح وهي منقسمة انقسامات...².

2.1- أنواع الأراضي في الجزائر قبل 1830:³

أراضي البايك: وهي من أخصب الأراضي تابعة مباشرة للسلطة العثمانية في دار السلطان وكان جلها في ضواحي مدينة الجزائر وسهل متيجة.

أراضي الوقف: كانت ذات طابع ديني تابعة للمؤسسات الدينية والخيرية، مثل أوقاف المساجد والأضرحة، أوقاف مكة المكرمة والمدينة المنورة وأوقاف سبل الخيرات...

أراضي العرش: وهي تابعة للقبائل منها أراضي المشاعة تخضع لضريبة من السلطة الحاكمة.

2- المحاولات الأولى للاستيطان:

1-2- المشروع الاستيطاني للجنرال كلوزيل (Bertrand Clauzel) بالجزائر: عُيّن كلوزيل - الذي كانت له خبرة في مجال الاستيطان بحكم تجربته في أمريكا الشمالية- قائد للجيش الفرنسي بداية من 2 سبتمبر 1830م، كانت له رغبة في تطبيق مشروع يتضمن: التأكيد على الاستيطان ورغبته بالاحتفاظ بالجزائر، القضاء على ملكية القبائل للأراضي، القضاء على الثورات وقمع المقاومة الشعبية. حاول التقرب من أهل المنطقة الى جانب اليهود عن طريق إقامة محاكم خاصة بهم وتكوين فرق عسكرية منهم. أصدر قرارين الأول 8 سبتمبر 1830 ينص على أن كل مساكن، والمحلات والدكاكين... التي كانت تحت سلطة الداوي وبايات والأثراك، والأوقاف خاصة أوقاف مكة المكرمة والمدينة المنورة تدخل تحت سلطة الدومين العام وعلى كل سكان المنطقة إثبات ملكيتهم الخاصة لهذه الأملاك.⁴

2 الكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية. ص 39.

3 بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساته على الجزائريين 1881 - 1914، طبعة خاصة بمناسبة الذكرى الخمسون للاستقلال، دار سنجاق الدين للكتاب. ص 55.

4 حسيني عائشة، الاستيطان الأوربي بسهل متيجة 1830-1870م، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2012/2013م، ص 48.

-الاستيطان الفرنسي في تيارت أنهودجا-

2-2-الاستيطان في عهد الجنرال بيجوا (Bugeaud): وجد الجنرال بيجوا أن التوسع جهة جنوب مدينة الجزائر يكون مرورا بسهل متيجة، لكنه اصطدم بحاجز مقاومة قبائل حجوط، حيث امتدت مقاومتهم للجيش الفرنسي حوالي 10 سنوات. وكان بيجوا من أكثر الفاعلين في مشروع الاستيطان حيث يمكن توضيح فترة حكمه في تصريح قال فيه: «... لا يجب أن نجري وراء العرب بل يجب أن نمنعهم من أن يبذروا أرضهم أو يحصدوا محاصيلهم أو يرعوا مواشيهم...»⁵ واستعمل كذلك سياسة الأرتال القائمة على القوة العسكرية ضد المقاومات والقبائل المتمردة⁶، وبذلك تحصل على أراضي كثيرة وظفت في الاستيطان وفق فكره، والمتمثلة في⁷:

1* تشجيع استيطان الجنود والمتقاعدين من الجيش.

2* حصر القبائل في مناطق محددة مع مصادرة أراضيهم.

3* تشجيع هجرة الأوربيين مع تقديم مساعدات وإغراءات مالية.

4* إنشاء القرى وشق الطرقات لتسهيل وتشجيع استقرار المعمرين.

3- أهم القرارات والمراسيم الصادرة خلال مرحلة الحكم العسكري 1830-1870:

* قرار 07 ديسمبر 1830 القاضي بمصادرة أملاك الوقف والبايلك.

* مرسوم 22 جويلية 1834 والذي حدّد الوضعية القانونية لفرنسا بالجزائر، وحدد الأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية خاصة التي تتعلق بانتزاع الملكية، والتي ستجعل من الاستيطان على حساب القبائل عملا قانونياً.

* مرسوم 01 أكتوبر 1844 والذي تناول بطلان قانونية شراء الأراضي، وكل خلل ناتج عن أي شكل من أشكال انتقال الأراضي بين أوربي وجزائري بعد عام 1830م.

5 شارل روبر أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت-باريس، 1982. ص32.

6 شارل هنري تشرشل، حياة الامير عبد القادر، تر: أبو القاسم يعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، ص193.

7 نفسه، ص - ص 42 - 23

* مرسوم 21 جويلية 1846 الذي فرض على كل جزائري سندات ملكية، وتلك التي لا يستطيع أحد إثبات ملكيتها تتحول إلى ملكية الدولة التي تسلّمها إلى المعمرين، وطالت ملكية الدولة أيضا الأراضي البور على أساس أنها بدون مُلاك.

* قانون 16 جوان 1851، يؤكّد هذا القانون أنّ الملكية حقّ مصون للجميع بدون تمييز بين الملاك من الأهالي والهالك الفرنسيين وغيرهم، يستند هذا القانون إلى الفكرة القائلة بأنه ليس للقبائل حق ملكية جميع أراضي العرش (الرقبة).

* مرسوم 1853، وهو قانون التحقيق في الملكية. كان هدف هذه المراسيم والقرارات انتشار أكثر من ثلاثة ملايين هكتار من الأراضي الخصبة من يد الفلاحين، ومنحها للأوروبيين الذين أصبحوا أربابها بدون منازع.

* القرار المشيخي "سيناتوس كونسيلت (La Sènatus consulte Du 22 Avril 1863): يقضي هذا القرار بتحديد أراضي القبائل الجزائرية وإدخال نظام الملكية الفردية عليها، وإحداث تغييرات تنعكس على النظام الاجتماعي القبلي التقليدي، وقد مس العديد من المناطق، منها البلديات المختلطة بجبل الناظور بتيارت والقبائل التي كانت ضمن نطاقها⁸.

3-1-تأثيرات قانون سيناتوس كونسيلت: بادئ الأمر عملت لجنة العقود والتقسيم بموجب المراسيم الصادرة قبل 1863 ومن ضمنها قرار 1851/06/16، ثم الاعتماد على قرار سينتاتوس كونسيلت الذي سمح بتحديد الأرض وإنشاء الملكية الفردية من خلال الفصل الخامس الذي يدعوا إلى تعيين حق الدولة والدومين بالإضافة إلى إلحاق الغابات بالدولة.

الفصل السابع: جاء ليؤكد قرار 16 جوان 1851 دون تغيير فيه خاصة مصادرة أراضي القبائل المقاومة، وفرض على الملاك الجزائريين بيع الأراضي من أجل توسيع الاستيطان، وأملاك الدولة في الغابات وأملاك الدومين ومصادرة أي أرض وقت الحاجة إليها⁹.

المادة السادسة: هي الجديدة والخاصة. والتي رفعت الحصر على الصفقات العقارية بين الجزائري والمعمر. وهي جزء من قانون 16 جوان 1851 في مادته الرابعة عشر. حيث خولت

8 بلبل محمد، المرجع السابق، ص71.

9حسيني عائشة، المرجع السابق، ص356.

كذلك المادة السادسة بشراء الأراضي من الجزائريين بالضغط حتى لو كانت الأرض وسط القبائل.

من الأليات الفاعلة في برنامج الاستيطان لجنة العقود والتقسيم: نشطت ما بين 1867/1852، كانت تقوم بمسح الأراضي وإحصائها ثم تقدم ملاحظاتها إلى رئيس عمالة الجزائر والذي بدوره يرفعها للحاكم العام ثم إلى القائد العسكري لمقاطعة الجزائر. غير أن اللجنة اصطدمت باحتجاجات من بعض الأهالي، وحتى المعمرين الذين استولوا من قبل على مناطق في ظل الاستيطان الحر رفضوا نشاط اللجنة. والتي تمثل نشاطها الأساسي: في إحصاء الأراضي ثم إحصاء الجزائريين ودراسة العقود ومصادرة الجزء الكبير من الأراضي لتلحق بدومين الدولة، وبعدها يسلم جزء منها للمستوطنين. مثل الذي حدث في سهل متيجة بعد حصر سكانها.

ومن المناطق المتضررة من نشاط اللجنة: بني موسى، الخشنة، بني خليل، حجوط، الساحل، بودواو.. لكن المساحات الكبيرة المصادرة كانت من غرب سهل متيجة لأن سكانها شاركوا في المقاومة المسلحة بشكل كبير (بالإضافة إلى أن جلها قبائل مخزنية في العهد العثماني- وبالتالي كانت لها أراضي كبيرة وخصبة. أي أن الفرنسيين درسوا القبائل جيدا في مشاريعهم التجسسية، واستعانوا باليهود في معرفة خبايا المناطق الداخلية وحتى بعض الخونة من الجزائريين)، وكانت الإدارة الفرنسية ترجع وقت الحاجة لمرسوم 1846/7/21 لمصادرة الأراضي وإلحاقها بالدومين¹⁰.

4- قبائل منطقة تيارت والثورات الشعبية:

4-1 قبائل تيارت ومقاومة الأمير عبد القادر:

- شارك ممثلو قبائل منطقة تيارت في مبايعة الأمير عبد القادر من بينهم: ولاد شريف، ولاد لکرد، الصدمة، الخلافة. وبعد مدة عين الأمير عبد القادر سي الحاج قدور صحراوي¹¹ كزعيم على قبيلة الأحرار. وعين كذلك الشيخ عبد الباقي البصري على منطقة تاقدمت

10 نفسه. ص - ص: 351 - 352.

11 سي الحاج قدور صحراوي: ابن سي الصافي بن أحمد وهو من العائلات الدينية ذات الزعامة الدينية بين قبائل الأحرار.

سنة 1839 لكبح أي تهديد ضده من القبائل أثناء حملته على عين ماضي¹². كما أقام الأمير بمنطقة تاقدمت مصنع للسلاح بمساعدة بعض الأسرى الفرنسيين والجاسوس ليون روش¹³.

وبعد سقوط عاصمة دولته معسكر والاستلاء على تلمسان، اتخذ الأمير تاقدمت كعاصمة لعدة اعتبارات أهمها الخصائص الطبيعية من صعوبة المسالك الوعرة والتحصين الطبيعي الجيد الذي يعرقل تقدم المدفعية الفرنسية. وكان الأمير عبد القادر يرى بأن تاقدمت تصلح لتكون مدينة تجارية حيث قال: "... كانت تاقدمت ستصبح مدينة كبيرة وهمزة وصل بين التل والصحراء..."¹⁴. واتخذ المدينة كقاعدة خلفية لتمويل الجيش، كما ساهم في القضاء على النزاعات القبلية التي استغلتها فرنسا وساهمت في تأجيجها، فقام الأمير في فك الخلاف الذي كان بين قبليتي أولاد لكرد وأولاد شريف¹⁵.

4-2- قبائل تيارت وثورة بومعزة 1845:

أعلن مولاي أحمد زعيم قبيلة الكسالنة أنه خليفة بومعزة، ثم سعى إلى حث قبائل المنطقة على المقاومة وكذلك قبيلة العويسات التي إنضمت لثورة بومعزة وقبيلة ولاد خليف ليتلقى الجنرال لا مورساي برقية تفيد بتمرد القبائل الواقعة بين الظهرة وتيارت، ثم تلقى برقية أخرى تفيد بانضمام قبيلتي الكرايش وحلوية لثورة بومعزة¹⁶.

4-3- قبائل منطقة تيارت ومقاومة ولاد سيدي الشيخ:

انضمت بعض قبائل منطقة تيارت إلى ثورة ولاد سيدي الشيخ 1864 خاصة بعد صدور القرار المشيخي 1863 الذي يهدف إلى تفكيك القبائل ومصادرة أملاكها وإدخال عليها الملكية الفردية¹⁷. وكانت منطقة جنوب تيارت منطقة تحركات ونشاط المقاومة ضد الحملات العسكرية الفرنسية.

12 بوعناني العربي، المقاومات الشعبية بمنطقة تيارت 1830-1908 ومواقف الزعامات القبلية والدينية من الاستعمار الفرنسي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية- قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2018-2019، ص 102.

13 يوسف مناصرية، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832-1847. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 32.

14 عائشة حسيني، تاقدمت عاصمة الأمير عبد القادر، المجلة الخلدونية، عدد خاص، أكتوبر 2009، جامعة ابن خلدون، تيارت، ص 241.

15 بوعناني العربي، المرجع السابق، ص 96.

16 نفسه، ص ص 138-140.

17 نفسه. ص 147.

5- تطورات السياسة الاستيطانية الفرنسية في منطقة تيارت: استدركت إدارة جيش الاحتلال أهمية منطقة تيارت من خلال عدة خصائص جغرافية، عسكرية واقتصادية. وقد أوصى القائد دوماس (Dumas) بضرورة السيطرة على المناطق الداخلية كتيارات حيث قال: "... تعد بسكرة مركزا هاما لتجارة العرب الوافدين من بوسعادة...مثلما تعد بقية المناطق الأخرى وهي... تيارت... من أهم المراكز التجارية الداخلية ولهذا فالظروف تقتضي توسيع احتلالها من أجل تطوير تجارتنا في داخل إفريقيا..."¹⁸

- إن المشروع الفعلي لاحتلال منطقة تيارت عرضه الجنرال بيوجوا أمام البرلمان الفرنسي بتاريخ 15 جانفي 1840 وذلك يندرج ضمن مشروع توسيع الاحتلال خارج المناطق الساحلية المحتلة باتجاه المناطق الداخلية المقاومة¹⁹.

- جاء قانون 16 جوان 1851 ليدعم القانون السابق المؤرخ في سنة 1848، حيث قدم امتيازات للأوروبيين المهاجرين في كل من مركزي تيارت وسعيدة وفي المقابل وجب تهجير سكان المنطقة صوب المناطق الجبلية²⁰. وهذا ما تؤكدته خطابات بعض القادة السياسيين والعسكريين، مثل ما صرح به منيرفيل (Ménerville) أول رئيس لمحكمة الجزائر المستعمرة: "... ينبغي أن يذوب السكان المسلمون في الحضارة الفرنسية، لأن الشعب القادم من الشمال جاء ليستقر في الجزائر..."²¹

- بداية من ماي 1831 طالب رئيس مجلس الوزراء كازمير بيريه (Casimir Périer) من الحكومة الفرنسية بفصل السلطة العسكرية عن السلطة المدنية بالجزائر، لبتيم الموافقة على المشروع بتاريخ 01 ديسمبر من نفس السنة، حيث سمح المرسوم بتشكيل مجلسا للإدارة مكونا من القائد العام، الحاكم المدني، قائد القوات البرية، الحاكم العسكري، مدير الأملاك ومفتش المالية وسكرتير المجلس. وبعد أربعة أيام تم إصدار مرسوم آخر يحدد وظائف القائد العام وعين الدوق ريفيغوا (Rovigo) للمنصب السالف الذكر²².

18 وابل خيرة، الاستيطان الفرنسي في منطقة تيارت من 1840-1890، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2012-2013 ص 24.

19 نفسه. ص 29

20 نفسه ص 46

21 عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ وإلى غاية 1962، ط2، دار الغرب الإسلامي 2005. ص ص 193-194

22 بليسي، حوليات جزائرية، تر: بن تركي نصيرة، المجلد 2، دار أصالة، 2013، ص ص 1-3.

طبقت سلطات الاحتلال المادة (713) والتي تنص على أن الممتلكات التي لا يعرف لها مالك تضم مباشرة لإملاك الدولة²³.

5-1- الواقع الاجتماعي من خلال نظرة الآخر في ظل التطورات السياسية الاستيطانية:

-كان الأمير عبد القادر حاكم على إقليم وهران الممتد من الشلف إلى المغرب²⁴. وقد سعى إلى تنظيم المجتمع العربي دون الاقتباس من المجتمع الأوربي، فعين القيادة والقضاة على القبائل²⁵. وهذا لم يمنع قادة الجيش الفرنسي من دراسة المجتمع وعاداته بغية البحث عن نقاط القوة والضعف لاستغلالها في مشاريعهم. فقد وضع بليسي (Pelissier) بأن القرآن للمسلمين يلزمهم الحضور إلى المساجد²⁶، وأن العرب عموماً لطفاء مع عائلاتهم ومهذبون مع بعضهم البعض ويجمعون في جميع الواجبات الاجتماعية²⁷. ويقول أوربان (Urban): "...القبيلة تمثل العنصر الأساسي من المجتمع وليس العائلة" وهذا دليل على قوة القبيلة وتمسكها، وعليه سعت إدارة الاحتلال إلى تفكيك هذا النظام التقليدي القوي²⁸.

وجاء في رسالة الامبراطور نابليون الى بليسي بتاريخ 06-02-1864: "... العرب فلهم تربية الخيول والأنعام... النصارى المميزون بالفهم والنشاط في العمل فلهم جلب المنافع من الغابات والمعادن..."²⁹. من خلال هذه الرسالة نستشف تقسيم طبقي للعناصر في مستعمره الجزائر، حيث وصف الامبراطور الجزائريين بأنهم من الطبقة المختصة بتربية الانعام قليل الفهم والنشاط بدليل انه وصف المسيحيين الاوربيين بالفهم والنشاط وعليه وجب تكليفهم بجلب المنافع من الصناعات. كما أن تربية الأنعام تحتّم على الجزائريين التنقل خارج الاراضي الخصبة، وبذلك تخلوا الساحة للمستوطن الأوربي.

23 نفسه، ص 21.

24 نفسه، ص 171.

25 نفسه، ص 177.

26 بليسي، حوليات جزائرية، تر: دليلا حباني، المجلد 1، دار أصالة، 2013، ص 292.

27 نفسه، ص 296.

28 سعيد علمي، الاستعمار والعمران السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، تر: نسرين لولي-محمد رضا بوخالفة، ج1، دار خطاب، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر، ص 266.

29 عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1800-1900، طبعة منقحة ومزيدة، موفم للنشر، 2010، ص 161.

-وخلال سنوات 1830-1870 لم يكن لجل الأوربيين الذين جاؤوا إلى الجزائر أموال تمكنهم من التخصص في الصناعة والتجارة، فكانت الفلاحة هي النشاط الوحيد المفتوح أمامهم وهذا شجع على الهجرة بحكم أنهم سيصبحون ملاك للأرض³⁰. وسيسيطرون على الأراضي التي كانت ملك للجزائريين بمختلف صيغها من أراضي مشتركة للزراعة، أراضي مشتركة للرعي، أراضي الملك³¹. ومصادرة أراضي القبائل المقاومة وعليه تقرر مهاجمتها لنفادي تمرداها من جديد وبغية القضاء على التشكيلة الاجتماعية القبلية، وبذلك تنتهي أية انتفاضة. فكتب دوفال (Deval) في ذلك: "تعتبر هذه القبائل مركز للدسائس والمؤامرات...، لذا ينبغي تشجيع كل ما قد يضعفها أو يشتت شملها..."³² وهنا نلتمس مدى أهمية التركيبة الاجتماعية للقبيلة كونها النواة الأساسية في المقاومات الشعبية.

5-2-التقارير الاستعمارية العسكرية الأولية حول منطقة تيارت: - استندت الإدارة العسكرية في تنفيذ مشروعها الاستيطاني على ثلاثة أنواع من الإجراءات حيث شملت في إنشاء هيكل إداري مسؤول لمراقبة القبائل، ووضع جهاز تنظيمي يحدد شروط الاستيطان الرسمي والذي يتعارض مع الاستيطان الحر الذي سعى إليه المعمر الأوربي، ودراسة مختلف المشاريع الاستيطانية الناتجة على الاقتراحات المختلفة³³. فوجدت تقارير ومراسلات تشير إلى المساعي الحثيثة لإدارة الاحتلال الفرنسي لتهيئة الاستيطان وتشجيعه وتسهيل آلياته بعدة مناطق منها تيارت³⁴.

-قال لامور (Lamor): «ينبغي إيجاد موقع يتوسط المدن الأربعة مستغانم، معسكر، مليانة ويكون كفيلا بأن يسمح بتوحد... بعد ثلاثة أيام من السير هجومات الجند الذين ينطلقون من هذه المدن مع هجومات الأرتال التي تخرج منها... " وعليه وصلت برقية

30 شارل روبار أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، تر: حاج مسعود، أ-بكلي، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ص 131.

31 نفسه، ص 143.

32 نفسه، ص 197.

33 نفسه، ص 57.

34 حباش فاطمة، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844-1870 تيارت، سعيدة، جرفيل، البيض نماذجا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية- قسم التاريخ، جامعة وهران، 2013/2014، ص 241.

بتاريخ 06 مارس 1843 إلى المكلف بالمصالح العسكرية الاقتصادية بمعسكر على تشيد مركز استيطاني في ضواحي تاقدمت، ثم تلقى أوامر بإنشاء ملحق عسكري بتيارت³⁵.
-مقولة كلوزيل بتاريخ 19-08-1835 حيث قال: " عليكم أن تعلموا أيضا أن هذه القوة العسكرية التي تحت إمرتي ماهي إلى وسيلة ثانوية وذلك أنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوروبية..."³⁶.

-كما وجدت مراسلات دعت إلى إقامة مركز استيطاني في ملاحق تابعة للمركز العسكري من بينها تيارت، مع التأكيد على جلب الأوروبيين وتوطينهم بتيارت مع التركيز على عامل التنوع المهني من تجار، فلاحين، عمال وصناعيين، كما أن تيارت تعتبر ملتقى تجارة التل والصحراء³⁷.

-كان للمكاتب العربية دورا في متابعة القبائل وتسجيل معلومات عنها وأماكنها، ثم الساهمة في التوسع والاستيطان، من خلال صهرها على إحصاء المعمرين وإنجازاتهم وتوفير المستلزمات. وتم استغلال موظفي للمكاتب العربية في الاستيطان الأهلي حيث منحت لهم الامتيازات، ففي تيارت أقيمت زمالة الصباحية قرب مركز الدائرة، وفي سنة 1854 زرع المستفيدين 150 هكتار حبوب، وتم غرس أشجار مثمرة وزعت عليهم شتلات مع المعمرين وتقدر بحوالي³⁸.15020.

5-3- تطورات الاستيطان المدني في منطقة تيارت:

عملت ادارة جيش الاحتلال الفرنسي 1850 على انتهاج سياسة إفراغ الأراضي الخصبة الزراعية من سكانها وتركيزهم في المناطق الجبلية، وفي المقابل منحت الأراضي التي صادرت الى المعمرين على شكل امتيازات بالإضافة الى توفير لهم الامن وتهيئة البنى التحتية من طرقات توفير المياه والعتاد الفلاحي. ثم أصدرت قوانين دعت الى منح امتيازات في كل من تيارت وسعيدة. وهذا ما شجع الهجرة العكسية الأوروبية صوب تيارت مع تقديم مساعدات وتسهيلات من طرف سلطات الاحتلال وتشريعاته التي تصب في فائدة المعمرين، حيث جاء قانون 16 جوان 1851 الذي ينص على مصادره أراضي الاهالي وتحويلها الى الاجانب الفرنسيين، وتشجيع عمليات منح الامتيازات لهم.

35 بوعناني العربي، المرجع السابق، ص 129.

36 حباش فاطمة، المرجع السابق، ص 246.

37 نفسه، ص 244

38 نفسه، ص-ص 246-247.

-الاستيطان الفرنسي في تيارت أنهودجا-

- أصدر الجنرال لامورسيار (Lamoricière) اوامر إلى جنرال منطقته تيارت (Maissoeir) جاء فيه: «الشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل في التمكن ذات يوم من تثبيت اقدامنا في الجزائر هو توطين معمرين مسيحيين يتعاطون الزراعة في هذه البلاد... وينبغي ان نبذل جميع المساعي لترغيب أكبر عدد ممكن من المعمرين بالمجيء الى الجزائر وتشجيعهم على البقاء فيها بإقطاعهم اراضي زراعية فور وصولهم...»³⁹.

4-5- نماذج من الامتيازات الممنوحة للمتعاونين مع الجيش الفرنسي بمنطقة تيارت:
1-مستفيد شمال تيارت: استفاد بن خالد قادي الملازم في فرقة السبايس⁴⁰ من أرض زراعية مساحتها (59 هكتار و90آر)، وأرفق الامتياز بمخطط⁴¹.

2- مستفيد جنوب تيارت استفاد المتعاونون مع الجيش الفرنسي من امتيازات خاصة بعد القضاء على مقاومه الأمير عبد القادر بالمنطقة سنة 1843، فعلى سبيل المثال منحت إدارة الاحتلال الفرنسي أربعة قطع زراعية مساحتها تسعة وأربعون (49 آر) جنوب منطقة تيارت لمتعاون اسمه بوريط⁴² مع تقديم سند ومخطط للامتياز الممنوح.

5-6- تأثيرات السياسة الاستيطانية على تطور المحاصيل الزراعية: بعد توسع عملية الاحتلال بمنطقة تيارت، وتكريس المراسيم الفرنسية لخدمة برنامج الاستيطان والعنصر الاوربي الوافد الجديد على المجتمع المحلي، وهذا كله على حساب الجزائري الذي هُجِرَ وأزيج عن أملاكه خاصة العقارية منها. وعليه لاحت في الأفق تطورات في شتى المجالات منها الزراعية خاصة شعبة الحبوب، وهذه الأخيرة ستنعكس سلبا على الوضع الاجتماعي للجزائريين، فقد تحولوا من ملاك للأرض إلى خماس ومستأجرين مقهورين لدى المعمر. فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أنه في:

- سنة 1851 تمت زراعة أكثر من 102 هكتار من القمح الصلب بمعدل 17 قنطار في الهكتار الواحد، وزراعة 25 هكتار من القمح اللين تنتج 15قنطار في الهكتار، و70 هكتار شعير تنتج 19 قنطار في الهكتار.

39وابل خيرة، المرجع السابق، ص46.

40 فرقة السبايس: أو الصبايحية، نظام نقله جيش الاحتلال الفرنسي عن التنظيم العثماني في الجزائر. وهي مجموعة من الفرسان الغير نظاميين والمتكونة من القبائل البربرية أو العربية، لهم رواتب منظمة. ينظر: وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب: عبد القادر زبائدية، دار القصة للنشر، الجزائر، ص82.

41وابل خيرة، المرجع السابق، ص 49.

42 لم يوضح هل المتعاون هو من المعمرين بالمنطقة؟ أو من السكان المحليين.

- سنة 1855 ارتفاع في المساحة الزراعية لتقارب 205 هكتار للقمح الصلب، و48 هكتار من القمح اللين و120 هكتار من الشعير.

- سنة 1857 ارتفاع نسبة إنتاج القمح ليصل إلى 29 قنطار في الهكتار الواحد على مساحة مزروعة تقدر بـ268 هكتار. والقمح اللين 59 قنطار في الهكتار الواحد والشعير وصل إلى حدود 32 قنطار في الهكتار على مساحة 163 قنطار⁴³.

من خلال هذه المعطيات نلاحظ تطور في نسبة شعبة الحبوب من حيث نسبة الإنتاج والمساحة المزروعة، وهذا دليل على ارتفاع مساحة الأراضي التي تمت مصادرتها، وفي المقابل التأثير السلبي الاقتصادي والاجتماعي على مستغليها من الجزائريين، وكذلك ارتفاع عدد العمرين بتيارت. أي عملية هجرة وتهجير، فالهجرة خاصة بالأوروبيين إلى الأراضي الخصبة والتهجير خاص بالجزائريين الذين وجهوا نحو المناطق الجبلية، أو حصرهم في مناطق محدودة عقب تطبيق المراسيم التي تحد من ملكيات القبائل وتحصرهم في نطاق ضيق تطبيقا للتشريعات العقارية خاصة قانون 1863.

6- المشاريع المهيئة والداعمة لبرنامج الاستيطان:

بغية إنجاح مشروع التوسع في المناطق الداخلية وتسهيل عمليه الاستيطان، كان ولا بد من وجود مشاريع تطور البنية التحتية وتوفير الأمن وكل التسهيلات، حتى يستقر المعمر الأوربي. ومن بين هذه المشاريع بمنطقة تيارت نجد:

6-1 تهيئة الطرقات: لقد كان مشروع الاستيطان هو المشروع الرئيسي في فكر سلطات الاستعمار الفرنسي ولنجاحه وجب توفير آليات تدعمه، منها انشاء الطرقات التي تسهل تنقل الجيش الفرنسي وألياته. وتسهل تنقلات المعمرين ومنتوجاتهم المستقبلية، وعليه خصص سنة 1860 العديد من الفرق الطبوغرافية لإنشاء شبكه الطرقات التي تربط تيارت بمناطق داخلية إستراتيجية منها: معسكر، ثنية الأحد، عمي موسى، غليزان، أفلوا. ومن خلال هذا نلاحظ بداية مشاريع الجيش الفرنسي التوسعية في الوسط وتخوم الصحراء.

6-2 السكة الحديدية: وجدت دراسات لربط تيارت وخاصة سهل سرسو بخط السكة الحديدية على طول الخط الرابط بين غليزان والحلفة. ووجدت تقارير ودراسات تثبت غنى المنطقة بمصادر المياه التي وجب السيطرة عليها واستغلالها في المجال الزراعي مستقبلا.

7- تطبيقات القرار المشيخي (سيناتوس كونسيلت) بتيارت:

طبقت إدارة الاحتلال سياسة عقارية من خلال القرار المشيخي بهدف إحداث تغير في نظام ملكية الأرض وتحديد أملاك القبائل، وتغير اجتماعي من خلال تفكيك القبيلة وحصرها ثم توزيع الأراضي المتبقية على الأوربيين. وإدخال نظام جديد والمتمثل في

43 وابل خيرة، المرجع السابق، ص:ص: 49-50

-الاستيطان الفرنسي في تيارت أنهودجا-

الملكية الفردية. ومن خلال ذلك يتم معاقبة القبائل المنتفضة المتمردة الداعمة للمقاومات الشعبية. كما قدمت سندات ملكية للأوروبيين والمتعاونين الجزائريين مع الجيش الفرنسي. والمثال على ذلك ما طبق على القبائل سنوات:

سنة 1863: حيث مس التشريع قبائل: قبيلة ولاد خليفة، قبيلة ولاد زيان، وقبيلة ولاد زيان الشراقة، وقبيلة والمرابطين الغراية.

سنة 1865: بني مدين، ولاد الشريف الشراقة، ولاد الشريف الغراية، ولاد مسعود.⁴⁴

سنة 1867: طبق المشروع على قبيلة ولاد عويسات تمهيدا لإنشاء المركز الاستيطاني بتيارت، فتم تعيين لذلك الجنرال ليبرت الذي قسم المشروع إلى مرحلتين:

1-7 المرحلة الأولى: تحديد مكان إقامة القبائل ورسم خرائط تموضعها، ورصد مصادر المياه، وتحضير تقارير مفصلة عن القبيلة، حيث احتوى التقرير على: التعريف بالقبيلة، موقعها، مساحة الأرض التي تستغلها، عدد سكان القبيلة، ولتسهيل العمل عين مجلس للقبيلة يرأسه القائد العام للإقليم وتعين كذلك أعضاء المجلس وقياد الدواوير بمساهمة المكتب العربي وتنفيذه.

2-7 المرحلة الثانية: تجزئة القبيلة، حيث قسمت قبيلة العويسات⁴⁵ إلى قسمين على كل منها قائد. واقتطعت من الأراضي ما يسمح بإنشاء طريق يربط تيارت بثنية الحد⁴⁶. كما أن تطبيق قانون 1863 إنجر عليه استحواذ قطاع الدولة على مساحات شاسعة ستضمن لها مشروع الاستيطان وإنشاء مراكز استيطانية. وفي المقابل تقلصت أراضي القبائل بعد حصرها ومصادرة جل أراضيها، وتفككت القبيلة كانعكاس اجتماعي سلبي، مثل قبائل ولاد خليف⁴⁷ وقبائل ولاد العويسات.⁴⁸

8- المراكز الاستيطانية العسكرية:

44 وابل خيرة، المرجع السابق، ص 56.

45 قبيلة ولاد العويسات: قبيلة عربية من المرابطين، استسلمت بعد سقوط زمالة الأمير عبد القادر 1843. بعدها وفي سنة 1845 انظمت لمقاومة الشريف بومعزة، ثم توجهت إلى المناطق الجنوبية. ينظر: بوعناني العربي، المرجع السابق، ص 83.

46 نفسه، ص 60.

47 قبيلة ولاد خليف: من الاشراف، قدر عددهم خلال أربعينات القرن 19م بـ 4400 نسمة، تنقسم إلى أربعة فروع هي: أولاد الخروبي، أولاد بوزيان الصحاري الشراقة والقنادزة، قصر كوجيلا، لهم العديد من الفروع. وهم خاضعين إلى زعامة سياسية واحدة متمثلة في: يحي بن راشد. ينظر: حباش فاطمة، المرجع السابق، ص 87 - العربي بوعناني، المرجع السابق، ص - ص 76-78.

48 وابل خيرة، المرجع السابق، ص 60.

كانت مقاومة الأمير عبد القادر سدا منيعا أمام التوسع الاستعماري الفرنسي وفي تنفيذ مشاريعه الاستيطانية، ولكن بعد سقوط العاصمة الثانية للأمير تقدمت ثم سقوط زمالة الأمير بطايقين سنة 1843. انطلق المشروع الفرنسي الاستيطاني القائم على جلب فئات دخيلة وافدة من أوروبا إلى الجزائر بصفة عامة ومنطقة تيارت بصفة خاصة وهو ما عرف بالهجرة العكسية منهم: الفرنسيون، الإسبان، اليهود. والتي تعتبر الفئات الأولى الوافدة لمنطقة تيارت وتم تأسيس ثكنة عسكرية سنة 1843. ليتم توسعة بعد سنة من ذلك، وقد كانت الثكنة تقع في مركز العديد من القبائل. كما تم تهيئة المنطقة بالطرقات، بناء المنازل، توفير المياه وتقديم عقود الأرض للمعمرين وذلك تشجيعا لاستيطان وهجرة الأوربيين. حيث استقر بتيارت 104 ساكن سنة 1845 من جنسيات مختلفة: فرنسيون، إيطاليون وإسبان⁴⁹.

سنة 1846: بلغ سكان المنطقة من المعماريين 190 ساكنا منهم الموالين للجيش الفرنسي من الجزائريين. وفي سنة 1847 ارتفع عدد السكان المستوطنين إلى 524. وفي سنة 1849 تواجد 230 فرنسي، 111 أجنبي من أوروبا و183 من الجزائريين.

-اعتبرت منطقة تيارت كقاعدة أمامية للتوسع الاستعماري ولتسيير حملات ضد المقاومات الشعبية والقبائل المتمردة، وعليه سعى لاموسيار إلى توفير كل الإمكانيات لتطبيق المشروع الاستيطاني بتيارت

-الزراعة: تم زراعة حوالي 150هكتار من أشجار الحمضيات من طرف المعمرين، كما ساهمت الأسواق الأسبوعية في تسويق السلع، مثل سوق عبد المذاغ الذي عُرض فيه سنة 1849 عدة منتوجات فلاحية: القمح، الخيول، الأبقار، العجول، الزرابي، القماش، اللباس التقليدي.

مرسوم 21 جانفي 1867 وفق المرسوم تم تطوير المركز للدائرة العسكرية ليشمل: تيارت، الناظور، آفلو.

بلدية تيارت- أهلية تيارت آفلو: تشمل مناطق شاسعة متباينة التضاريس من المناطق شمال الصحراء إلى منطقة السرسو. وحدودها دائرة وهران، دائرة سعيدة وحدود ثنية الحد.

-توفير الامن: كان ضمن جدول المداولات بوهران الممتدة ما بين 1867-1870 واقترح مركز للأمن في المدين والريف حيث صدر كذلك قرار 10 جويلية 1867 القاضي ببناء مركز للشرطة بقبيلة سيدي خالد القائم على مساحة 4141هكتار، وسكانها حوالي 1425 شخص منهم

49 نفسه، ص 62.

421 فرنسي ، 243 أجنبي ، 532 يهودي ، 226 جزائري. وتخصيص له ميزانية وقطعة أرض للمركز الاستيطاني.

-المركز المدني تيارت: تحولت مدينة تيارت إلى بلدية كاملة الصلاحيات بتاريخ 27 جانفي 1869، وتخصيص غلاف مالي لهيئة المشروع. ثم قرار 2 ماي 1869 الذي ينص على تأسيس بلدية تيارت كاملة الصلاحيات برئاسة معمرين فرنسيين وعلى رأس كل مركز استيطاني نائب خاص ومسؤول فرنسي يتولى ضبط الحالة المدنية وضبط الشرطة وتنفيذ القوانين. فجاءت إحصائيات سنة 1869 للبلدية المدنية بتيارت: 405 أوروبي ، 657 فرنسي ، 699 جزائري و13 من جنسيات أخرى. وهنا نشهد بداية التسجيل السكان في البلديات المدنية وهذا نمط اجتماعي جديد على الجزائريين.⁵⁰

9-أهم انعكاسات التشريعات الفرنسية - الاستيطانية والعقارية - على الحياة الاجتماعية بمنطقة تيارت:

1-مساهمة القوانين في عملية الهجرة والتهجير. فالأولى كانت ضمن سياسة الاستيطان وجلب المعمرين من أوروبا. والثانية مست الجزائري الذي طبقت عليه السياسات القصرية التعسفية بغية إزاحته من الأراضي الخصبة نحوي المناطق الجبلية. خاصة مراسيم 1848 وقانون 16 جوان 1851.

2- ساهم قانون سيناتوس كونسيلت 1863 بالقضاء على التركيبة الاجتماعية وتفكيك القبيلة وإدخال نظام الملكية الفردية داخل أملاك القبيلة الواحدة. مثل ما حدث لقبائل منطقة جبل الناظور بتيارت، وبذلك أمست القبيلة الواحدة مفككة مجزئة في بنائها الاجتماعي، وفقيرة ماديا.

3- كانت أوامر الجنرال لا مورساي إلى جنرال منطقة تيارت -مسوار- ملحة على أهمية تسهيل عملية توطين الأوربي بالمنطقة وتقديم كل التسهيلات لهم. وهذا يدل على بوادر تغير اجتماعي ديموغرافي في سكان المنطقة.

4-إستحداث أنظمة زراعية جديدة مكرسة لخدمة فرنسا الأم والمعمر الأوربي، والتي لن تنجح إلا من خلال التشريعات العقارية التي ساهمت في مصادرة الأراضي، وبالتالي تسخير اليد العاملة الرخيصة التي كانت في الأصل مالكة للأرض.

50 نفسه ص - ص 63-74.

5- تشريد القبائل المنتفضة يعد في حد ذاته تعبيراً عن القهر الاجتماعي الممارس على الجزائري، بحيث جابه الجيش الفرنسي أية وسيلة تعبير رافضة لسياساته الاستعمارية بالقوة. ولم يتح له فرصة الاحتجاج أو المقاومة. مثل قبائل تيارت، منها: ولاد خليفة، ولاد زيان...

6- تقديم المساعدات للجزائريين المتعاونين مع قادة الاحتلال من أراضي وأموال يساهم في خلل اجتماعي. فقد يتحسن حال الخائن لبلده مادياً واجتماعياً مثل الملازم في فرقة السبايس خالد قادي وغيره في منطقة تيارت. وفي نفس الوقت يضعف المنتفض المقاوم مادياً واجتماعياً بعد أن يطبق عليه القوانين العقابية الصادرة في حق المقاومات ومن يدعمها.

الخاتمة:

شهدت الجزائر بصفة عامة ومنطقة تيارت بصفة خاصة حملة استيطان ممنهجة والتي أفضت إلى مصادرة واستغلال الأراضي التي كانت ملك للجزائريين وإلحاقها بالدومين التابع للإدارة الاستعمارية الفرنسية، وتسليم جزء منها للفرنسيين وللمستوطنين القادمين من أوروبا. وعليه قامت ردود فعل وطنية تمثلت في المقاومات الشعبية الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي.

وقد ارتبط نوع الاستيطان وتباينه بتغير الحكومات المتعاقبة على حكم الجزائر وشدة المقاومات الشعبية، فمن استيطان حر فوضوي إلى استيطان رسمي بدعم الإدارة الفرنسية وبشكل منظم، ثم التوجه نحو الاستيطان الرأسمالي للشركات الكبرى في عهد الإمبراطورية، ثم انتهاج الاستيطان الحر والرسمي. وشكل المعمر نواة الاستيطان والذي استحوذ على الكثير من الأراضي على حساب الجزائريين، ووقفوا بالمرصاد لكل القوانين التي أعطت للجزائري حقوق جزئية. وقد خصصت تشريعات استيطانية وعقارية ظرفية بمنطقة تيارت، فجعلت التشريعات التي كانت تخص المناطق المستعمرة بصفة عامة كانت تخدم الاستيطان وعملية توطين الأوربي المهاجر. وكانت على حسب ظروف المقاومات الشعبية بين القوة والضعف.

ونلتمس انعكاسات مباشرة للتشريعات الفرنسية وسياسة الاستيطان على الجانب الاجتماعي، بالخصوص على القبائل التي فككت وهجرت. حيث عرفت تغيرات في شتى المجالات الحياتية من سياسية، اقتصادية واجتماعية. والتأثير الآخر كان من خلال استحداث فئة اجتماعية جديدة والمتمثلة في العنصر الأوربي الذي هاجر إلى الجزائر بغية الاستيطان والاستحواذ على أكبر قدر من أراضي الجزائريين. وكذلك إحداث تغير

-الاستيطان الفرنسي في تيارت أنهودجا-

ديموغرافي في المجتمع الجزائري لإضعافه وتفتيت نواة القبيلة كونها أساس المقاومات الشعبية، والسعي إلى تغيير ملامح المجتمع المحلي وتبديل الفئات السكانية من خلال الهجرة والتهجير.

-ساهمت التشريعات العقارية التي مست الاستيطان وخاصة قانون 1863 في تحديد أراضي القبائل، وتوزيع القبائل إلى دواوير وإدخال نظام الملكية الفردية والسيطرة على أهم مصادر المياه بالمنطقة. وبذلك تشتت القبائل وضعفت سياسيا واجتماعيا مما انعكس سلبا على حياة الجزائري والمقاومات.

-تهجير السكان وملاك الأراضي الخصبة من الجزائريين إلى المناطق الجبلية حتى تخلوا الساحة للمعمر الأوربي واستغلال المنطقة بشكل كبير. وتغير طبيعة المنطقة الفلاحية من خلال غرس الأشجار المثمرة المختلفة منها أشجار الكروم.

-كان للاستيطان عدة أبعاد وتداعيات:

-التداعيات العسكرية: توسيع الاحتلال. وإضعاف المقاومات الشعبية.

-التداعيات الإدارية: تطبيق القانون الفرنسي على أراضي الجزائريين. وخاصة على الملكية الاجتماعية للقبيلة وفرنسة العقار، وعملية الاحصاء التي كانت تجريها المكاتب العربية.

-التداعيات الاقتصادية: توجيه الاقتصاد في الجزائر لخدمة المعمر واقتصاد فرنسا الأم. واستحداث زراعات جديدة مثل: الكروم...

التداعيات الاجتماعية: تغير في تركيبة المجتمع، تفكيك القبيلة، وتشجيع التهجير والهجرة، تغير نمط التجمعات السكانية من القبيلة إلى الدوار ثم البلديات، تغير ديموغرافي.

قائمة المراجع:

1- ألكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية.

2- بليسي، حوليات جزائرية، تر: بن تركي نصيرة المجلد 2، دار أصالة، 2013.

3- بليسي، حوليات جزائرية، تر: دليلة حباني المجلد 1، دار أصالة، 2013.

4- بلبليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساته على الجزائريين 1881 - 1914، طبعة خاصة بمناسبة الذكرى الخمسون للاستقلال، دار سنجاق الدين للكتاب.

- 5-بوعناني العربي، المقاومات الشعبية بمنطقة تيارت 1830-1908 ومواقف الزعامات القبلية والدينية من الاستعمار الفرنسي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم التاريخ جامعة تلمسان، 2018،-، 2019
- 6-حباش فاطمة، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844-1870 تيارت، سعيدة، جرفيل، البيض نماذجا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2013/2014.
- 7- حسيني عائشة، الاستيطان الأوربي بسهل متيجة 1830-1870م، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2012/2013م.
- 8-سعید علمي، الاستعمار والعمران السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، تر: نسرین لولي- محمد رضا بوخالفة، ج1، دار خطاب، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر.
- 9-شارل رويبر أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت- باريس، 1982.
- 10-شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم يعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس.
- 11-عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1800-1900، طبعة منقحة ومزودة، موفم للنشر، 2010.
- 12-عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830 1962م، ج1، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.
- 13-عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ والى غاية 1962، ط2، دار الغرب الإسلامي، 2005..
- 14- وابل خيرة، الاستيطان الفرنسي في منطقة تيارت من 1840-1890، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2012-2013.
- 15- يوسف مناصريه، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832-1847. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- 16- وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب: عبد القادر زبايدية، دار القصة للنشر، الجزائر.